

## الإشكاليات الدولية لمواجهة أزمات النظام المالي الدولي "دراسة تطبيقية على التداير الدولية"

د: محمد نصر جامعة طيبة بالمدينة المنورة المملكة العربية السعودية

Abstract :	ملخص:
<p>The repercussions of the financial crisis on the international level, and regional impacts are increasing and what caused the recession in the global markets, reflected in the increasing number of bankruptcies of many big companies, it has been much debate about the causes of that crisis erupted Some have retained or invoiced to lax corporate governance mechanisms, in particular in the financial institutions, as well as the predominance of material values in financial transactions on the economic criteria established and the associated side of morality, which has been reflected in the expansion is exaggerated in the lending and borrowing on the grounds that it is the main manifestation of the credit crunch credit crisis and the mortgage crisis mortgage crisis, others may go back the occurrence of the global crisis to expand the use of fair value in the financial statements are prepared in an exaggerated manner and to reflect the excessive use of the rule of Me, along with what already has spread cases of manipulation and financial corruption and popping factors and manifestations of fraud were not exist before (Nagy and Cenker, 2007 )</p>	<p>إن انعكاسات الأزمات المالية على الصعيد الدولي، وتأثيراتها الإقليمية تتزايد وما سببته من حالة كساد في الأسواق العالمية انعكست في زيادة عدد حالات الإفلاس للعديد من الشركات الكبرى، وقد ثار جدل واسع حول مسببات تلك الأزمة فالبعض قد أرجعها إلى تراخي آليات الحوكمة وبخاصة في المؤسسات المالية، فضلا عن تغول القيم المادية في التعاملات المالية عن المعايير الاقتصادية الراسخة والمقتزنة بالجانب الأخلاقي ، الأمر الذي قد انعكس في توسع مبالغ فيه في عمليات الاقتراض و الاقتراض علي اعتبار ان ذلك هو المظهر الرئيسي لازمة الائتمان Credit crisis وأزمة الرهن العقاري Mortgage crisis , وقد أرجع البعض الآخر وقوع الأزمة العالمية إلى التوسع في استخدام القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية بشكل مبالغ فيه وبشكل يعكس الاستخدام المفرط للحكم الشخصي , إلى جانب ما سبق فقد انتشرت حالات التلاعب و الفساد المالي و ظهرت عوامل ومظاهر للغش لم تكن موجودة من قبل (Nagy and Cenker, 2007).</p>

## مقدمة

لاشك أن انعكاسات الأزمات المالية على الصعيد الدولي، وتأثيراتها الإقليمية تتزايد وما سببته من حالة كساد في الأسواق العالمية انعكست في زيادة عدد حالات الإفلاس للعديد من الشركات الكبرى، وقد ثار جدل واسع حول مسببات تلك الأزمة فالبعض قد أرجعها إلى تراخي آليات الحوكمة وبخاصة في المؤسسات المالية، فضلا عن تغول القيم المادية في التعاملات المالية عن المعايير الاقتصادية الراسخة والمقتزنة بالجانب الأخلاقي، الأمر الذي قد انعكس في توسع مبالغ فيه في عمليات الاقتراض و الاقتراض علي اعتبار ان ذلك هو المظهر الرئيسي لازمة الائتمان Credit crisis وأزمة الرهن العقاري Mortgage crisis , وقد أرجع البعض الآخر وقوع الأزمة العالمية إلى التوسع في استخدام القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية بشكل مبالغ فيه<sup>1</sup> وبشكل يعكس الاستخدام المفرط للحكم الشخصي , إلى جانب ما سبق فقد انتشرت حالات التلاعب و الفساد المالي و ظهرت عوامل ومظاهر للغش لم تكن موجودة من قبل (Nagy and Cenker, 2007).

وقد ألقى ذلك بظلاله على خدمات المراجعة المحاسبية، فقد أثارت تلك الأزمة الشك في القيمة المضافة المتولدة من خدمات المراجعة (Blay et al., 2007)، وقصور معايير المراجعة وتنظيم مهنة المراجعة بشكل عام، كما تم توجيه الانتقاد لعدم تطبيق مفهوم الاستقلال بأسلوب سليم، فضلا عن وجود تشابك في المصالح بين الشركات وبين مكاتب المراجعة ، كما ان هناك قصور في نموذج الخطر

المستخدم , الي جانب وجود ضعف في الجوانب الاخلاقية والسلوكية لأطراف خدمة المراجعة وتركيز المنافسة بين المراجعين على أساس الأتعاب دون الكفاءة ، عدم وجود آليات محكمة للإلزام بالمعايير المهنية (Venuti, 2004)، وعدم وجود قواعد للشفافية، كمييار لتحديد أطر العمل المحاسبي ، وعدم تنظيم العلاقة بين المراجع الداخلي و الخارجي وعدم الاهتمام بجودة المراجعة سواء علي مستوى الفحص او علي مستوي مكتب المراجعة ، والغموض في بعض المعايير، كما أن سيطرة فئة محدودة من الشركات الكبرى على محركات النظم المالية في العالم، قد يصيب الأسواق العالمية بالشلل (Trussel and Rose, 2009).

وعلى الرغم من أن الأزمة المالية لم تأخذ حتى الآن الصورة والأبعاد الكاملة Full Course لها حتى الآن، كما أن واضعي السياسات لم يأخذوا حتى الآن رد الفعل المناسب تجاه الأزمة، إلا أن الجهات المهنية قد بدأت بإتخاذ ردود أفعال سريعة تجاه الأبعاد المختلفة لتلك الأزمة لتدارك آثار تلك الازمة على مهنة المراجعة، وعلى رأس تلك الجهات المهنية هو الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC حيث قد سعى من خلال المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد IAASB لإدخال بعض التعديلات وإعادة الصياغة على العديد من إصداراته المهنية من خلال مشروع المعايير الدولية الجديد في عام 2009 والذي اطلق عليه مشروع الوضوح Clarity project لزيادة وضوح وازالة الغموض عن المعايير الدولية (Halderman. 2006).

### مشكلة البحث

إن السوء في التطبيق والسلوك الإداري للنظام العالمي وعدم الشفافية في ذكر الحقائق وضعوا النظام بمجمله في بوتقة الخطر ومواجهة الأزمة المالية بكل آثارها، والأزمة العالمية أضعفت إمدادات التمويل وأضعفت الطلب والقوى الإستثمارية، كما أن ذلك في مجمله وضع النظام الدولي من خلال منظومة الإتفاقيات الدولية، وكذا الدراسات الصادرة من الجهات الفنية المختصة بالجوانب الإقتصادية (Fraser and Lin, 2004).

هناك تعدد في الآراء فيما يتعلق بمسببات الأزمة المالية العالمية من الناحية المحاسبية، وكذا طرق معالجتها، والأهم منها الوقاية منها مستقبلاً، كما تعددت الاتهامات الموجهة لمهنة المراجعة علي اعتبار أنها احد مصادر تلك الازمة، لعدم إتباع المعايير الحيادية، وغياب الرقابة على تلك الجهات، كما يوجد غياب للتصنيف الخاص بجهات المراجعة، و قد تعددت الكتابات المتعلقة بدوافع التغيير أو إعادة الصياغة التي قد طرأت على الإصدارات المهنية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين وذلك بالتزامن مع ظهور ملامح الأزمة المالية العالمية (Abbott, Gunny & Zhang, 2008) و (Hernonson & Houston, 2009) ومع حراك مهني كبير على مستوى الدول المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فانه تكمن مشكلة البحث في كيفية الاجابة نظرياً على مجموعة من التساؤلات وهي ما هي أسباب الازمة المالية العالمية من الناحية النظرية، وهل واكبت الإتفاقيات الدولية تلك المتغيرات الدولية المعاصرة (Gunny and Zhang, 2005)، ومن الناحية العملية التحليلية المحاسبية؟ وما هي الاتهامات والانعكاسات على مهنة المراجعة؟ وما دور المعايير الدولية والتعديلات التي حدثت مؤخراً في حل هذه الازمة؟

### أهداف البحث

بناء على مشكلة البحث فإن البحث يسعى إلى محاولة التعرف على مسببات الأزمة المالية العالمية من ناحية كفاية الإتفاقيات الدولية للمعاملات المالية على الصعيد الوطني و الدولي، ودقة المعايير المحاسبية وانعكاساتها على الوقاية من هذه الأزمة، وتقييم تجربة المعايير الدولية - في اطار المشروع الجديد للوضوح والشفافية - في حل مسببات تلك الأزمة المالية، وهو ما يعني بشكل ضمني التأكد من مدي نجاح المعايير الدولية الجديدة في تحفيز المهنة علي القيام بدورها الاجتماعي و المساعدة في التغلب علي جذور تلك الازمة المالية (Pittman and Lennox , 2007).

حيث ابتدأت في نهاية القرن العشرين بأزمة الرهن العقاري التي هزت أركان الاقتصاد الأمريكي وهي السبب الأساسي في ظهور الأزمة العالمية وما تبعها، وحالة الرهن العقاري مرت بخطوات تدريجية بالاتجاه نحو الأزمة (Ghosh & Moon, 2005)<sup>2</sup>.

وكانت أولى تداعياتها الخطيرة إفلاس بنك ليمان براذر رابع أكبر مؤسسة بنكية استثمارية في أمريكا، ثم تبعها إفلاس مؤسسات تأمين كبرى<sup>3</sup>، وبالفعل فقد تعرضت الكثير من مؤسسات التأمين والمصارف إلى الإفلاس فقد بلغ عدد البنوك الأمريكية المفلسة (140) بنك لنهاية عام 2009، وبالتالي فإن الأزمة المالية كان لها أثر كبير في هبوط الاسهم في الأسواق الأوروبية والآسيوية بسبب الترابط المالي في التعاملات التجارية الدولية بين هذه القارات ، وأدت الأزمة إلى جفاف منابع السيولة وتوقفت الطفرة التي حركتها القروض فضعت قطاعات العقار والسياحة وغيرها (Carcello and Nagy, 2004) .

#### أهمية البحث

يقف العالم بالفحص والدرس أمام ما يطلق عليه "الأزمة المالية" العالمية، فأكثر اقتصاد في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) قد إنزلق إلى هاوية الكساد والإفلاس، وتبعه أكبر وأعرق المؤسسات المالية الدولية في أمريكا وأوروبا، فكيف حدث ذلك؟ ولماذا هي "أزمة مالية" أكثر منها "أزمة اقتصادية"؟ فهي أزمة في القطاع المالي ولكنها تهدد بإغراق الاقتصاد بأكمله. فكيف ولماذا؟ ولذا في البداية أن نوضح أن هناك تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه "الاقتصاد العيني أو الحقيقي" وبين "الاقتصاد المالي". فأما الاقتصاد العيني "وهو ما يتعلق بالأصول العينية Real Assets فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية) أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية).

"فالأصول العينية" هي الأراضي وهي المصانع، وهي الطرق، ومحطات الكهرباء، وهي أيضاً القوي البشرية، وبعبارة أخرى هي مجموع السلع الاستهلاكية التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة من مأكلاً وملبساً وترفيه ومواصلات وتعليم وخدمات صحية (البلاوى، 2009م).

#### منهجية وخطة البحث:

إتبعنا المنهج الإستقرائي التحليلي الوصفي، لتحديد للتأثير الدولي و مسببات الازمة المالية العالمية وإنعكاساتها في المبحث الأول، ثم إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية في المبحث الثاني، ثم لآليات الحل وفاعلية الحوكمة في المبحث الثالث.

### المبحث الأول التأطير الدولي للاقتصاد وآثارها في مسببات الأزمة المالية العالمية

وقد أطرت الأمم المتحدة للعديد من الصكوك متعددة الأطراف لمنع الفساد ومكافحته، بما فيها اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، التي اعتمدها منظمة الدول الأمريكية في 29 آذار/مارس 1996، واتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوروبية أو موظفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في 26 أيار/مايو 1997، واتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين، أو الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، التي اعتمدها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1997، واتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد، التي اعتمدها اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا في 27 كانون الثاني/يناير 1999، واتفاقية القانون المدني بشأن الفساد، التي اعتمدها اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1999، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربه، التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في 12 تموز/يوليه 2003، وإذ ترحب بدخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حيز النفاذ في 29 أيلول/سبتمبر 2003<sup>4</sup>.

معلوم أن ظاهرة العولمة الاقتصادية والتي نتج عنها تطور في الظاهرة الإجرامية، وتنوعها، وظهور صور جديدة (Knechel and Van, 2007 جرائم رجال الأعمال التجارية والمالية، تقتضي تطور مصاحب في وسائل مكافحة هذا النوع من الجرائم، خاصة وأن

المشكلات الموجودة في إطار النظام القانوني للحماية الجنائية للنشاط التجاري وفي الواقع العملي ، والسالف الإشارة تظهر وبما لا يدع مجال للشك قيام الحاجة لتطوير فكرة النظام القانوني للحماية الجنائية للنشاط التجاري.

وأوجه التطوير اللازمة للارتقاء بوظائف فكرة الحماية الجنائية للنشاط التجاري ، لا يجب أن تكون في استراتيجيات الحماية أو الوقاية من هذه الجرائم فحسب ، وإنما من خلال إيجاد قانون جنائي للجرائم الاقتصادية، يجسم فكرة الفلسفة من التجريم وأهدافها ، والصور المجرمة ، والعقوبات الملائمة إضافة إلى تحديد القواعد الإجرائية ، التي تنتهي معها مشكلة التنازع في الاختصاص ، ويتم معها تطوير مبدأ الإقليمية، وحل مشكلة التنازع في الاختصاص، وتطوير فكرة الدليل القانوني ووسائل حماية حججه، من خلال تفعيل الترابط بين قانون العقوبات الوطني والدولي ، بما يضمن مكافحة تامة لجرائم رجال الأعمال وتحقيق عدالة وطنية وعالمية تسعى إلى حماية الإنسان والإنسانية، وبدون ذلك فإن قانون العقوبات الوطني بدل أن يحافظ على السيادة الوطنية فهو سيحتمي للمجرمين ويسهل أمامهم الطريق للهروب من العدالة.

ولن يجدي نفعاً أحداث هذه التطوير، ما لم يصاحبه تطوير فعال في فكرة الحماية القضائية لقوة القانون، من خلال إيجاد نيابة متخصصة، وقضاء نوعي يختص بمثل هذه الجرائم، إضافة إلى تطوير آلية التعاون الدولي الذي معه نضمن الملاحقة، والعقاب خاصة أن فكرة الحماية الجنائية للنشاط التجاري لن تكون لها وظائف ما لم يتعزز التعاون الدولي لمكافحتها (Carcello and Nagy, 2004). وتبرز أهمية هذا التعاون في الجرائم التي يكون فيها عدوان على حقوق الملكية التجارية والصناعية، وجرائم الغش التجاري، وجرائم غسل الأموال، وجرائم التجارة الإلكترونية، وجرائم تلوث البيئة ، والشركات متعددة الجنسية، والسبب في ضرورة وأهمية تطوير فكرة الحماية الجنائية للنشاط التجاري هو خطورة هذا النوع من الجرائم وآثارها على الاقتصاد الوطني والدولي (Gramling, 2003).

زمن أهم مسببات الأزمة المالية العالمية كما وردت في العديد من البحوث في مجال المحاسبة و المراجعة ، و علي الرغم من تعدد و جهات نظر الباحثين حول مسببات تلك الازمة الا انه يمكن حصر اهم مسبباته في جانبين اساسيين هما :

أولاً: ضعف آليات الحوكمة و ادارة المخاطر.

ثانياً: عدم الالتزام بالمبادئ الأساسية للحوكمة.

#### أولاً ضعف آليات الحوكمة و ادارة المخاطر

لم يتوقف تطور "الأصول المالية" علي ظهور حق الملكية أو ظهور النقود كحقوق مالية علي موارد عينية محددة أو علي الاقتصاد في مجموعة، بل اكتشفت البشرية أيضاً أن الكفاءة الاقتصادية تزداد كلما اتسع حجم المبادلات ولم يعد مقصوراً علي عدد محدود من الأفراد أو القطاعات، فالقابلية للتداول Negotiability ترفع القيمة الاقتصادية للموارد، ومن هنا ظهرت أهمية أن تكون هذه الأصول قابلة للتداول (Woods, Humphrey & liu, 2009)

وبشكل عام تأخذ هذه الأصول المالية عادة أحد شكلين، فهي إما تمثل حق الملكية علي بعض الموارد (أرض زراعية أو مصانع أو غير ذلك) أو تأخذ شكل دائنة علي مدين معين (فرد أو شركة)، وقد تطورت أشكال الأصول المالية الممثلة للملكية (الأسهم) مع ظهور الشركات المساهمة، كما تطورت أشكال الأصول المالية الدائنة (أو المديونية) مع تطور الأوراق التجارية والسندات (Yakhou and Dorweiler, 2004)<sup>5</sup>.

#### ثانياً عدم الالتزام بالمبادئ الأساسية للحوكمة

اشار (Mardjono, 2005) ان الانهيارات المالية التي حدثت مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية قد نتجت من عدم الالتزام بمبادئ الحوكمة ( القابلية للمساءلة ccountability والنزاهة integrity والكفاءة efficiency والشفافية transparency) بصورة سليمة وذلك بالتطبيق على شركة انرون، فيما يتعلق بالقابلية للمساءلة فقد تم انتهاكها من قبل مجلس ادارة الشركة حيث لم يكن هناك أية مسئولية تجاه حملة الاسهم والذي تم تخفيض القيمة السوقية لاستثمارهم وقت انكشاف الازمة، وفيما يتعلق

بالنزاهة وجد ان عدم افصاح شركة انرون عن أنشطة التلاعب التي تم اخفائها من خلال الوحدات ذات الاغراض الخاصة واخفاء الخسائر جاء عن عمد ، وفيما يتعلق بالكفاءة اتضح ان عمليات شركة انرون المتعلقة بالوحدات ذات الاغراض الخاصة لم تكن لاغراض الكفاءة ولكن في حالات كثيرة كان يتم تحويل اصول والتزامات من ميزانيته العمومية وذلك لتحقيق مكاسب من هذا التحويل، وفيما يتعلق بالشفافية لم تكن موجودة في شركة انرون فلم يكن المستثمرين على علم بما يحدث في الشركة ولم يتم توصيل معلومات للمستثمرين توضح درجة تعقد عمليات الشركة مع الوحدات ذات الاغراض الخاصة (Imhoff, 2003)

### المبحث الثاني تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي

بدأت الأزمة بعد تزايد حدة قلق المتعاملين في أسواق المال بشأن الظروف التي تمر بها أسواق الائتمان في العالم والتي أرجع المحللون معظمها إلى المشاكل التي تعرضت لها سوق الإقراض العقاري الأمريكي المعروفة باسم "ساب برايم" والتي تمنح للراغبين في السكنى من دون الاشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي قوي، والتي ساهمت في تدهور أسعار الأسهم بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية، وقد كانت أسهم القطاع المصرفي وعلى وجه التحديد بنوك يو بي إس، وإتش إس بي سي، وباركليز قاطرة الانهيار في أسعار الأسهم، حيث كانت هي الأكثر تضرراً خلال الأزمة، وهو أمر لفت أنظار المحللين الماليين الذين فسروا ذلك بأن المستثمرين في البورصة لا يعرفون أي البنوك معرضة لمشكلات الائتمان العقاري ومدى خسائرها المحتملة، فبدأ الجميع في البيع بشكل هستيري.

سنورد تداعيات الأزمة فيما يلي:-

#### 1- القطاع المالي:

شهد القطاع المالي في الولايات المتحدة ومن بعدها بقية دول العالم تداعيات هامة وخطيرة تفاوتت حدتها من دولة لأخرى. وفي بداية الأزمة كان التأثير واضحاً في الولايات المتحدة على القطاع المالي حيث عانى عدد كبير من البنوك من نقص السيولة، ولم تتمكن كثير من شركات التأمين من دفع ما يستحق عليها، وتوقف عدد كبير من شركات التمويل العقاري عن العمل (Kealry et al., 2007).

ومع ثورة الاتصالات والعولمة والتشابكات بين المؤسسات المالية داخل الدولة الواحدة وبين الدول بعضها وبعض، شهد القطاع المالي في كافة أنحاء العالم تداعيات ولكنها لم تكن على نفس الحدة في جميع الدول.

أما أسرع وأخطر التداعيات فكان من نصيب البورصات (Haidanm Pincus & Rego, 2003)

لقد حدث انهيار في كافة بورصات العالم، فكيف حدث ذلك؟.. عندما عجزت البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى عن توفير السيولة، اتجه كثير من الأفراد ومؤسسات الأعمال لتعديل محافظهم المالية وذلك ببيع جزء مما يمتلكونه من أسهم و سندات. ولما كانت موجة البيع آتية، فقد كان من الطبيعي أن تنهار أسعار هذه الأوراق المالية.

ويلاحظ أن انهيار أسعار الأوراق المالية قد صاحبه كذلك انهيار في الأسعار في البورصات السلعية وإن كان بدرجة أقل نسبياً لأن أسواق المال أكثر حساسية من البورصات السلعية... وفي تقديرنا أن انهيار أسعار الأسهم في البورصات في بداية الأزمة لا يرجع إلى عوامل حقيقية أي انخفاض ربحية الاستثمارات وإنتاجية عوامل الإنتاج بقدر ما يرجع إلى " غريزة القطيع " Herd Instinct أي الهرولة نحو بيع الأسهم والسندات في البورصات.

## 2- القطاع الحقيقي:

استتبع الأزمة المالية أزمة اقتصادية حيث بدأ " القطاع الحقيقي " Real Sector أى " الاقتصاد الحقيقي " Real Economy في التأثر كنتيجة حتمية لما حدث في القطاع المالي.

وتدل الأرقام المنشورة على أن الاقتصاد العالمي قد دخل بالفعل في مرحلة الركود حيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى.

ويتوالى التأثير على الاقتصاد الحقيقي بالتتابع التالي : نقص السيولة لدى الأفراد والمؤسسات، نقص الطلب على السلع والخدمات، تخفيض الإنتاج، نقص الطلب على المواد الخام، الاستغناء عن جزء من العمالة، نقص جديد و أكبر في الطلب على السلع والخدمات، وإذا أدخلنا المعاملات التجارية الدولية في الاعتبار فلا بد أن نشير إلى نقص الواردات بسبب نقص السيولة و من ثم نقص وجه العملة الآخر للواردات وهو الصادرات (Jayalakshmy et al., 2005).

ولابد أن نشير أيضا إلى أن نقص السيولة يؤدي كذلك إلى نقص الاستثمارات الأجنبية والتي كانت قد تزايدت في السنوات الأخيرة بشكل غير مسبوق.

ومن الطبيعي إزاء كل ما سبق أن يظهر العجز في الموازنات العامة للدول (أو يتزايد إن كان موجودا قبل الأزمة) وان يزداد كذلك الدين العام، وأن تنتشر البطالة، وليس أدل على ذلك عما صرح به الرئيس الأمريكي " أوباما " في كلمته الأسبوعية للشعب الأمريكي في الأسبوع الأخير من شهر يناير 2009 حيث قال "لقد فقدت الولايات المتحدة 2,6 مليون وظيفة خلال عام 2008 (Mckee, 2006).

ويكفى أن نشير في هذا الصدد إلى التقرير الذي أصدرته منظمة العمل الدولية في الأسبوع الأخير من يناير 2009 حيث توقعت اختفاء 51 مليون وظيفة خلال العام الحالي، وهو ناقوس خطر جديد يشير إلى أن تداعيات أزمة الاقتصاد العالمي ما زالت في بدايتها وأن القادم أسوأ ما لم يتوصل العالم إلى أفكار وسياسات غير تقليدية تخفف من حدة الأزمة.

كما نشير أيضا إلى أن التمويل العالمي المتاح لدول العالم الثالث لن يزيد عام 2009 عن 150 مليار دولار في حين أن هذا التمويل كان قد كسر حاجز الـ 900 مليار دولار عام 2008.

## ثالثا: كيف بدأت الدول مواجهة الأزمة؟

كان من الطبيعي أن يكون الإجراء الأول والأسرع والأهم الذي تلجأ إليه الحكومات هو ضخ الأموال على نطاق واسع لمواجهة مشكلة نقص السيولة وهو ما يعرف بإسم "برنامج الإنقاذ المالي" ففي الولايات المتحدة - على سبيل المثال - وافق الكونجرس على السماح للحكومة بضخ 700 مليار دولار تستخدمها في شراء أصول هالكة والمساهمة في رؤوس أموال

شركات وبنوك تعاني من نقص السيولة. وبالإضافة إلى هذا فقد قررت الولايات المتحدة رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد، كذلك تقرر منح إعفاءات ضريبية قيمتها حوالي مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات، وقد تم إنشاء "مجلس مراقبة" للإشراف على تطبيق خطة الإنقاذ المالي، كما تم تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة (Zimbleman, 1997).

وفي نوفمبر 2008 أعلن البنك المركزي الأمريكي (الفيدرال ريزيرف) ووزارة الخزانة عن خطة إنقاذ جديدة وتقضى بتوفير حوالي 800 مليار دولار لدعم بعض القطاعات الاقتصادية الحرجة مثل : قطاع التمويل العقاري، صناعة السيارات، بطاقات الائتمان، المؤسسات الاستثمارية الصغيرة،..... الخ. وتفاصيل هذه الخطة كما يلي : 600 مليار دولار لشراء سندات الرهون العقارية، 200 مليار دولار لدعم قروض صناعة السيارات وبطاقات الائتمان والقروض الممنوحة للطلبة والقروض الاستثمارية الصغيرة.

كما لجأت الولايات المتحدة ومعظم الدول المتقدمة إلى التخفيضات متتالية في سعر الفائدة حتى وصل في الولايات المتحدة إلى صفر وذلك في محاولة لتنشيط الطلب (عن طريق الإقتراض) سواء لأغراض استثمارية أو أغراض استهلاكية (Blay .et, al., 2007).

وحينما تولى الرئيس الأمريكي الجديد مقاليد الحكم في 20 يناير 2009، بدأ تنفيذ وعده الانتخابي بانتشال الاقتصاد الأمريكي من كبوته حيث أمر مجلس النواب في نهاية يناير 2009 (خطة التحفيز الاقتصادي) التي تصل قيمتها إلى 819 مليار دولار، وتتضمن هذه الخطة 544 مليار دولار في صورة إنفاق و 275 مليار دولار استقطاعات ضريبية، كما تشمل إنشاء صندوق للاستقرار المالي بقيمة 79 مليار دولار تخصص لمساعدة الحكومة على تغطية نفقات التعليم وغيرها، كما سيجرى تخصيص 30 مليار دولار إضافية لمشاريع إنشاء الطرق والجسور (Allen, et, al., 2006).

والواقع أن الأمر لم يختلف كثيراً في الدول الأوروبية الكبرى حيث سارعت بتخصيص حوالي 2,3 تريليون دولار لإنقاذ القطاع المالي، ونظراً لأن بريطانيا هي أكبر الدول الأوروبية تأثراً بالأزمة المالية، فقد قامت بضخ أكبر مبلغ من بين جميع الدول الأوروبية حيث بلغ حوالي 500 مليار جنيه استرليني، أما بقية الدول الأوروبية الكبرى، فكانت المبالغ التي قامت بضخها كما يلي: ألمانيا 500 مليار يورو، فرنسا 350 مليار يورو، هولندا 200 مليار يورو، أسبانيا 100 مليار يورو، النمسا 85 مليار يورو. أما بقية دول العالم فقد قامت بضخ أموال تفاوتت قيمتها من دولة لأخرى تبعاً لحدة الأزمة فيها وبصفة خاصة مدى تأثير القطاع المالي بما فيبينما قامت روسيا الاتحادية بضخ حوالي 230 مليار دولار، قامت كوريا الجنوبية بضخ حوالي 130 مليار دولار.

والواقع أن الأمر لم يختلف في بقية دول العالم (أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، حيث قامت مختلف الدول في هذه القارات بإجراءات مماثلة لمواجهة الأزمة سواء فيما يتعلق بضخ الأموال أو التخفيضات الضريبية وتخفيض أسعار الفائدة.

### المبحث الثالث: آليات الحل وفعالية الحوكمة

تعددت الدراسات التي تناولت نواحي الضعف في الدور الرقابي لهيكل الملكية ( مثال : ملكيه افراد مقارنة بملكيه مؤسسات ) الدور الحوكمي لمجلس الادارة ولجانته و الذي اعتمدت الدراسات في تاويله علي مدي استقلالية المجلس علي اساس تشكيل وعضوية المجلس ) من الاعضاء الخارجيين غير التنفيذيين ام خلاف ذلك) و عدد او دورية لقاءات مجلس الادارة ولجانته ( وبخاصة لجنة المراجعة) , فقد ارجعت دراسة كلا من (Elloumi, et, al., 2001) (Erkens, Hung Matos, 2009) & و دراسة (Kanchel, 2007)(Farber , 2005)(Rezaee, et, al., 2003) ( السبب في الازمة المالية الي مشكلات تتعلق بهيكل الملكية و تكوين مجلس الاداره ولجانته.

فقد وجهت دراسة كلا من (Elloumi, et, al.,) و (Erkens, Hung & Matos,) الاتهام الي تكوين واثر هيكل مجلس الادارة في وقوع ازمات مالية ورأت ان نسبة الاعضاء الخارجيين يؤثر عكسياً على معانة الشركة لازمات مالية وبالتالي فانه يمكن القول ان المجلس الذي يسيطر عليه اعضاء داخليين قد يفسر تعرض الشركة لازمة مالية، كما ان ثنائية دور المدير التنفيذي الرئيسي (العضو المنتدب) ورئيس مجلس الادارة قد يفسر تعرض الشركة لأزمة مالية, ان معدل دوران المدير التنفيذي الرئيسي للشركات التي تعاني من ازمات يكون اعلى اذا كان نسبة الاعضاء الخارجيين اعلى واذا سيطر الداخليين على مجلس الادارة فانه يقل احتمال تغيير المدير التنفيذي الرئيسي وبالتالي يمكن النظر هنا الي ان دوران المدير التنفيذي الرئيسي يعتبر مؤشر على فعالية مجلس ادارة الشركات التي تعاني من ازمات مالية , وقد اتفقت دراسة (Erkens, Hung & Matos) مع Elloumi في أن فعالية هيكل الحوكمة معبر عنها بمعدل دوران المديرين التنفيذيين CEO turnover تكون اعلي او أكثر حساسية للخسائر ليس امر مطلق ولكن يتوقف علي (استقلالية مجلس الإدارة - ملكية للمؤسسات Institutional ownership وليس للأفراد - انخفاض معدلات الملكية الداخلية (للمديرين)، إن زيادة إستقلالية الإدارة وزيادة ملكية المؤسسات ترتبط بمعدل مخاطر منخفض, هذه النتائج تتسق مع الفرضية بأن الشركات الأكثر قوة من حيث الحوكمة تكون أكثر تنظيمياً Disciplining للتنفيذيين خلال فترة الأزمة.

اما (Rezaee و Kanchel) فقد فسروا سبب الضعف في هيكل الحوكمة الي القصور في الوظائف الاشرافية للجان المراجعة وقد توصل Rezaee لاطار لتفعيل ذلك الدور الاشرافي متأثر بالمتطلبات التي اشار اليها قانون سربانس اوكسلي الامريكي ( الصادر بعد فضيحة Enron ) لتفعيل دور لجان المراجعة مثل (ان تتكون لجنة المراجعة من اعضاء مستقلين في مجلس الادارة - ان تكون مسؤولة عن مكافأة والاشراف على عمل المراجعين الخارجيين- ان يكون لديها السلطة التعاقد مع خبراء- ان يتم تمويلها بصورة ملائمة وذلك حتى تقوم بأداء مسؤولياتها بكفاءة وفعالية - ان يقوم المراجعين بالتقرير عن السياسات والممارسات المحاسبية التي تستوجب الانتباه الي لجنة المراجعة) , كما اشار Rezee الي اهمية الافصاحات الالزامية ( مثل: لوائح لجنة المراجعة - بيان عن ما اذا قامت لجنة المراجعة بالوفاء بمسؤولياتها التي تم تحديدها في اللوائح) للجنة المراجعة حيث ستشجعها على القيام بوظائفها الاشرافية وتحسين حوكمة الشركات واستعادة ثقة العامة في عمليات التقرير المالي وتطوير كفاءة المراجعة, اما Kanchel فقد ارجع ضعف الدور الاشرافي للجنة المراجعة الي قلة اجتماعات لجنة المراجعة وقله اعضاء لجنة المراجعة ممن لديه خبرة مالية، واخيراً رأت ان لجان المراجعة الكبيرة تزيد من قوة وجود الحوكمة , وهو ما ايده Farber , 2005 حيث أن الشركات التي لديها هيكل حوكمة ضعيفة لديها عدد أقل من أعضاء مجلس الإدارة و بخاصة الخارجيين منهم ، وعدد أقل من اجتماعات لجان المراجعة.

#### القصور في عمليه ادارة المخاطر وهيكل الرقابة والحوافز:

تعددت الدراسات التي ارجعت ضعف هيكل الحوكمة الي القصور في عمليه ادارته الخطر في ظل الازمة المالية و الي ضعف و عدم فعالية هيكل الرقابه الداخليه و الحوافز في

الحد من المشكلات المالية , فقد ركزت دراسة (Posner & Hopkins, 2009) علي أن الدافع لوقوع مثل هذه الأزمة هو الإنخفاض في أسعار العقارات في الولايات المتحدة مقارنة بحجم الإئتمان الممنوح ، بسبب عدم قدرة نظم إدارة المخاطر والقيود القانونية المفروضة في التنبيه ومنع الاقتصاد العالمي من الوقوع في هذه الأزمة فقد إتضح أن عملية تقدير وإدارة المخاطر للشركات رديئة وذلك بالنسبة للشركات المعقدة في هيكلها ولديها خسائر ضخمة, المديرين التنفيذيين غير قادرين على تقدير المخاطر أو أنهم على معرفة وفهم للمخاطر ولكن يتخذون أحكام خاطئة تجاه المخاطر (مثل : ما يتعلق بقدر المخاطر المناسب تحمله بحيث لا تتحمل الشركة قدر من المخاطر يفوق ذلك القدر المناسب Risk Appetite)، كما أنه لم يتم توفير معلومات مناسبة تتعلق بقيم بعض أنواع محافظ الرهن العقاري Mortgage Portfolios تناسب طبيعتها من حيث كونها سريعة التغير , لا تستطيع المحاسبة توفير تلك البيانات حيث يكره المحاسبين المخاطر والتقلبات الإحصائية أو الإحتمالات لذلك فقد دعت الدراسة لوجود محاسبة خطر Risk accounting بحيث من الممكن أن يمارسها إحصائيين أو مهندسين.

وقد إهتمت دراسة (Sharfman Toll & Szydlowski, 2009) بمشكلة خطط الحوافز والمكافآت للشركات العامة المسجلة في البورصة كأحد المقومات للحوكمة, حيث يحصل مديري تلك الشركات -في ظل الأزمة- على حوافز مرتفعة (للحفاظ على المدير) فالأمر يتطلب ضرورة تعديل خطة الحوافز وإلا سينتقل الأثر ويتطلب ذلك إجراءات حماية Claw backs لحملة الأسهم تطبق في سياق إجراءات التوظيف و في سياق خطط الحوافز ذاتها , وقد اتفقت دراسة (Ettorre, 2009) مع Sharfman في أنه يجب استبعاد أى مصروفات غير ضرورية لمجلس الإدارة، يجب إجراء فحص لخطط الحوافز الخاصة بالشركة مع وضع معايير مستقلة لحوافز أى خبير يعمل مع المجلس و ان يوافق المديرين التنفيذيين على تخفيض قيمة عقود التوظيف الخاصه بهم, كما اتفقت مع Posner في إجراء فحص شامل للمخاطر التي تتعرض لها الشركة والتعاون مع كبير المديرين الماليين CFO وآخرين، يجب أن يكون هناك عملية تقدير للمخاطر تتبعها لجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة، وقد اتخذت دراسة كل من (Pomerantz, Mohr, 2009) و (Ramaswamy, ) 2005 اتجاه اخر يتعلق بدور الفاحص القانوني Forensic accountant وخبراء التلاعب fraud examiners وبرامج مقاومة التلاعب Anti-Fraud Program في زيادة فعالية آليات الحوكمة في الحد من الاشكال المختلفة للتلاعب التي عاده ما تصاحب الازمات المالية , وتلعب برامج مقاومة التلاعب (مثل : إجراء فحص جنائي للعاملين في المجال الإقتصادي المحتملين, توفير لجنة للمراجعة بمسؤوليات إشرافية لمنع وإكتشاف التلاعب ) دور في جذب الإستثمارات والسيولة في ظل الأزمة المالية العالمية التي قد فرضت العديد من أنواع التلاعب ومن الضغوط على الإدارة أدت بدورها إلى زيادة فرص التلاعب مما يتطلب ضرورة تمشى توقعات المساهمين مع تصرفات الإدارة من خلال حوكمة الشركات, وقد اتخذ Ramaswamy ذات الاتجاه لزيادة فعالية آليات الحوكمة و الرقابة من خلال الاستعانة بالفاحص القانوني و خبراء التلاعب ممن لديهم خبرة مالية ومعرفة بالغش .

#### الخاتمة

تدق التفرقة بين ما يمكن أن نطلق عليه “الاقتصاد العيني أو الحقيقي” وبين “الاقتصاد المالي”. فأما الاقتصاد العيني “وهو ما يتعلق بالأصول العينية Real Assets فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية) أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية).

“فالأصول العينية” هي الأراضي وهي المصانع، وهي الطرق، ومحطات الكهرباء، وهي أيضاً القوي البشرية. وبعبارة أخرى هي مجموع السلع الاستهلاكية التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة من مأكّل وملبس وترفيه ومواصلات وتعليم وخدمات صحية. ولكنها أيضاً تتضمن الأصول التي تنتج هذه السلع (الاستثمارية) من مصانع وأراض زراعية ومراكز للبحوث والتطوير... الخ. وهكذا فالإقتصاد العيني أو الأصول العينية هو الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها.

وإذا كان الاقتصاد العيني هو الأساس في حياة البشر وسبيل تقدمهم، فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر أن هذا الاقتصاد العيني وحده لا يكفي بل لابد أن يزود بأدوات مالية تسهل عمليات التبادل من ناحية، والعمل المشترك من أجل المستقبل من ناحية أخرى. ومن هنا ظهرت الحاجة إلي "أدوات" أو "وسائل" تسهل التعامل في الثروة العينية. لعل أولي صور هذه الأدوات المالية هي ظهور فكرة "الحقوق" علي الثروة العينية. فالأرض الزراعية هي جزء من الثروة العينية وهي التي تنتج المحاصيل الزراعية التي تشبع حاجة الإنسان من المأكول وربما السكن وأحياناً الملابس.

وسنورد أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

- تراخى آليات الحوكمة والتوسع في استخدام القيمة العادلة يلعبان دوراً أساسياً في حدوث الازمة المالية العالمية.
- ظهور أساليب وطرق مستحدثة للتضليل لم تكن موجودة من قبل والتي نتجت عن تعقد عمليات الاعمال وتنوع صور الغش، غموض المعايير، ضعف الجوانب السلوكية والاخلاقية، قصور في نموذج الخطر المستخدم، الاعتماد على الحكم الشخصي بصورة كبيرة في الوصول الى القيمة العادلة وصعوبة مراجعتها وعدم الاهتمام بالجودة.
- كثير من الهيئات المهنية اهتمت بأثر الازمة المالية العالمية على عملية المراجعة وعلي راسها ال IFAC حيث اصدر مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي IAASB عدد من التقاريرو المعايير بغرض توعية المراجعين بأثر هذه الازمة على مقدرة المنشآت على الاستمرار وتذكيرهم بدورهم فيما يتعلق بتقييم استمرارية المنشأة وتقييم المخاطر المختلفة وغير ذلك
- ان التقارير عن فعالية الرقابه الداخليه سواء التي اعدتها الاداره او مراجع الحسابات تزيح من فعالية الحوكمه.
- لمعايير المراجعة الدولية واصداراتها الجديدة دوراً في مواجهة الازمة المالية العالمية فقد اصبحت اكثر وضوحاً وقابلية للفهم من قبل المراجعين وكذلك اكثر تحديداً لمسئولية المراجعين وتأكيداً على اهمية الدور الذي تلعبه الاطراف المسئولة عن الحوكمة , و ان كان يلاحظ عليها - مقارنة بنظيرتها الامريكيه- ومن وجهه نظر الباحث ان تعديلاتها كانت تسعي في المقام الاول نحو تحقيق درجه من التوافق مع نظيرتها الامريكيه و هو الامر الذي عبر عنه صراحه رئيس ال IFAC.
- هناك افضليه لبرنامج الفحص تحت اشراف مجلس ال PCAOB مقارنة بنظام فحص الزميل , نظرا لما يوفره من استقلالية بشكل اكبر للقائم بالفحص حيث ان منشأة المراجعة محل الفحص في ظل مراجعة الزميل تحديد الجبهه او المكتب المؤكول اليه عمليه الفحص.
- يمكن ارجاع غالبية الانتقادات الموجهه لاساس القيمة العادله المستخدم في اعداد القوائم المالية الي ضعف آليات الحوكمه و الرقابه علي قياس القيمة العادله .

- هناك فجوه واضحه للتوقعات فيما يتعلق بدور مراجع الحسابات تجاه تقييم والافصاح عن قدرة الشركة علي الاستمرار , كما انه يؤخذ علي المعايير الدولية في هذا الصدد ابتعادها عن السبب الحقيقي وراء عدم قدرة المراجع في الافصاح عن عدم قدرة الشركة علي الاستمرار علي سبيل المثال ظاهرة Opinion shopping .

- لا زال هناك قصور نسبي في المعايير الدولية فيما يتعلق بغياب نموذج شامل لخطر المراجعة يشتمل علي كافة مكونات الخطر , علي ان يشتمل ضمن مكوناته علي خطر الاعمال المتعلق بالمنشأة محل المراجعة .
- عادة ما تكون الحوافز و المكافآت للادارة مبالغ فيها في ظل ظروف الازمة لذلك يجب ان يعيد مجلس الادارة النظر في خطط الحوافز و المكافآت , كما ان وجود برامج لمحاربة التلاعب و الفساد المالي - في ظل الازمة - كبير الاثر في الحد من آثارها الي جانب دورها الايجابي علي اسعار الاسهم و توقعات المستثمرين الحاليين و المحتملين .

## وبناء على ما تقدم نوصي بما يلي:

- تطبيق معيار الاستقلال ووضع شروط لتقديم المراجع للخدمات الأخرى بخلاف المراجعة من خلال بناء هيكل مؤسسي وطني أو دولي ، ومن أوجه التعارض تقديم الخدمات الاستشارية و اعداد الاقرارات الضريبية والتي يمكن ان تؤثر على استقلال المراجعين ونظرة الآخرين له .
- تفعيل آليات الحوكمة والتأكيد على اهمية الدور الذي تلعبه الأطراف المسؤولة عن الحوكمة وتطبيق مبادئ الحوكمة (السلامة والشفافية والقابلية للمساءلة والكفاءة) بأسلوب سليم، وإقترانه بجزء جنائي يوقع على من يخالفه .
- اصدار نشرات أو تقارير دورية تهدف الى توعية المراجعين بالمخالفات التي لم يألفها المراجع وقد تؤثر على عمله وتقييمه وبالتالي على حكمه وتقريره .
- إستحداث منظومة تكنولوجيا المعلومات على المستوى الدولي لاتمام عمليات في ظل العولمة .
- الرقابة المتتابعة على مفاصل الإقتصاد وعلى جهات المراجعة، ولكن هناك مخاطر اعمال مثل خطر الاستمرارية وخطر الغش واللذان لهما تأثير جوهري على اعمال الشركات وبالتالي يجب اخذهما في الاعتبار .
- اصدار عقوبات رادعة على المراجعين الذين يتهمون بالتقصير او الاهمال او عدم بذل العناية المهنية او التواطؤ مع العميل مما يؤثر على مصالح الآخرين .
- إستحداث إتفاقية دولية لتجريم الإضرار بالإقتصاد الوطني أو الدولي في حالة سوء النية أو تعمد المخاطرة (الخطأ المهني الجسيم) .
- التأكيد على اهمية التدريب والتعليم المستمرين للمراجعين على الاتجاهات الحديثة سواء على مستوى المراجعة او على مستوى الاعمال وتكنولوجيا المعلومات .
- تفعيل اللجنة المنبثقة عن هيئة سوق المال المكلفة بمتابعة والرقابة علي جودة مكاتب المراجعة .
- وضع معايير المحاسبة للأخطار Risk accounting بحيث توفر معلومات ملائمة عن قيم بعض أنواع محافظ الرهن العقاري Mortgage Portfolios تناسب طبيعتها من حيث كونها سريعة التغير علي أن يمارسها او يساعد في تطبيقها إحصائيين أو مهندسين .

## المراجع

## باللغة العربية:

- 1- حماد طارق عبد العال، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية 999 .
- 2- حماد طارق عبد العال، اندماج و خصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية 999 .
- 3- عرفات تقي حسين، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر ، عمان، 999 .
- 4- عطوان مروان، الأسواق النقدية و المالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 993 .
- 5- غزلان محمد عزت إبراهيم، اقتصاديات النقود و المصارف، دار المعرفة الجامعية، بيروت 000' .
- 6- قرياقص رسمية و حنفي عبد الغفار، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 000' .

- Ajmi Jasim Al-, "Audit firm, corporate governance, and audit quality: Evidence from Bahrain", Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting 25 (2009) 64-74
- Allen, Hermanson, kozloski and ramsay, "Auditor Risk Assessment: Insights from the Academic Literature", Accounting Horizons, Volume: 20, Issue: 2 Cover date: June 2006
- Anantharaman D., "How objective in peer review Evidence from self – regulation of Accounting profession". Working paper, (Dec, 4, 2007) from, [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)
- Anonymou , Uniting the global profession, journal of accountancy, Feb. 2009, vol. 207, issue 7, pg. 40.
- Ashbaugh H., "Ethical issues Related to the Provision of audit and Nom-Audit Services: Evidence from Academic research") Journal of Business Ethics, 2004, PP 143-148

- Barlev B. & Haddaol J. R., "Dual Accounting and the Enron Control Crisis", Journal of Accounting, Auditing & Finance, 2003
- Benston George J, "Fair-value accounting: A cautionary, tale from Enron", Journal of Accounting and Public Policy 25 (2006) 465-484
- Blay Allen D., Sneathen L. Dwight, Kizirian Jr, Tim, "The Effects of Fraud and Going-concern Risk on Auditors' Assessments of the Risk of Material Misstatement and Resulting Audit Procedures", international journal of auditing, 2007, vol. 11, 149-163
- Carcello J. V., D. R. Hermanson & K. Raghuraman "Changes in auditing in auditing during the time of Major accounting schanolals", Managerial auditing Journal (Vol. 9, 2005), PP 117-127.
- Carpenter Tina D., "Audit Team Brainstorming, Fraud Risk Identification, and Fraud Risk Assessment: Implications of SAS No. 99", The Accounting Review; Oct 2007; 82, 5; ABI/INFORM Global, pg. 1119
- Dowling C., "Appropriate Audit support system Use : the influence of Auditor, Audit team, and form factors", The Accounting Review, (Vol, 84, No.3), 2009, PP 771-810
- Erkens D., M. Hung & P. Matos, " corporate Governance in recent financial crisis: Evidence from Financial institutions world wide", working paper, (April, 2009), from www. ssrn.com.
- Ettore B., "The Board in Crisis", The Corporate Governance advisor, (Jan/Feb, 2009).
- Farber, D. B., "Restoring Trust After Fraud: Does Corporate Governance Matter?", 2005, The Accounting Review, Vol. 80, No. 2. pp: 539 -561
- Financial Reporting Council, "The audit quality framework", February 2008.
- Gramling Audrey A and Myers Patricia M, "Internal auditors' assessment of fraud warning signs: implications for external auditors", the CPA journal, june 2003, vol. 73, issue 6, pg 20
- Gul Ferdinand A, Fung Simon Yu Kit, Jaggi Bikki, "Earnings quality: Some evidence on the role of auditor tenure and auditors' industry expertise", Journal of Accounting and Economics, 47(2009)265-287
- Gunny Katherine, Zhang Tracey, "The association between earnings quality and regulatory report opinions in the accounting industry – AICPA peer review and PCAOB inspections", Working paper, 2006, from www. ssrn.com.
- Haidan, M-Pincus & S.O, Rego, " Market reaction to events surrounding the Sarbanes Oxley Act : Impact as a function of extent of earnings Management and effectiveness of audit committees", Working paper University of Iowa, (Nov, 2003).
- Haldeman Jr Robert G, "Fact, Fiction, and fair value accounting at Enron ", The CPA Journal; Nov 2006; 76, 11; ABI/INFORM Global, pg. 14
- Haron Hasnah, Chambers Andrew, Ramsi Rozaldy, Ismail Ishak, "The reliance of external auditors on internal auditors", Managerial Auditing Journal; 2004; 19, 8/9; ABI/INFORM Global, pg. 1148
- Hermonson D.R.& R.W. Houston, " Evidence from the PCAOB's second inspections of small firms", The CPA Journal, (Feb, 2009) PP 58-60.
- \_\_\_\_\_, " Quality control defects Revealed in smaller Firms, PCAOB inspection Reports", The CPA Journal, (Dec,2008).
- IAASB, "Challenges in Auditing Fair Value Accounting Estimates in the Current Market Environment", Staff Audit Practice Alert, October 2008,
- \_\_\_\_\_, " International Auditing standards : Hand book 2009" ( IFAC)
- Jackling Beverley, Cooper Barry, Leung Philomena, Dellaportas Steven, "Professional accounting bodies' perceptions of ethical issues, causes of ethical failure and ethics education", Managerial auditing journal, vol. 22, issue 9, 2007, pg. 928-944.
- Jackson Andrew B., Moldrich Michael, roebuck Peter, "Mandatory audit firm rotation and audit quality", Managerial Auditing Journal, vol. 23, No. 5, 2008, p. 420-437
- Khan U., "Does Fair Value Accounting Contribute systematic risk in the Banking industry?" Working Paper, (April 29, 2009) from. www.ssrn.com.

- Khanchel Imen, "Corporate governance: measurement and determinant analysis", Managerial Auditing Journal, Vol. 22 No. 8, 2007, pp. 740-760
- Laux Christian, Leuz Christian, "The Crisis of Fair Value Accounting: Making Sense of the Recent Debate", Working Paper No. 33, April 2009, The University of Chicago, Booth School of Business.
- Lennox Clive, Pittman Jeffrey, "Auditing the Auditors: Evidence on the Recent Reforms to the External Monitoring of Audit Firms", paper, 2007
- Mardjono Amerta, "A tale of corporate governance: lessons why firms fail", Managerial Auditing Journal. Bradford: 2005, Vol. 20, Iss. 3; pg. 272, 12 pgs
- Persons Obeua S., "Corporate governance in Thailand: What has been done since the 1997 financial crisis?", international journal of disclosure and governance, Vol. 3, No. 4, 2006, pp. 288-305
- PCAOB, "Matters Related to Auditing Fair Value Measurement of Financial Instruments and the use of specialists", December 10, 2007, Audit Alert NO.2
  
- Pomerantz G.M., T.L. Mohr, "Opportunity in down turn : The value of on Anti-Fraud Program", The Corporate Governance Advisor, (Jan/Feb,2009).
  
- Posner B. G. & M. S. Hopkins, " the opportunities Brought to you by distress, MIT Sloan Management Review, (Spring, 2009) PP 52-58. .
  
- Ramaswamy Vinita, "Corporate Governance and the Forensic Accountant", The CPA Journal. New York: Mar 2005, Vol. 75, Iss. 3; pg. 68
- Rezaee Zabihollah, Olibe Kingsley O, Mimmier George, "Improving corporate governance: The role of audit committee disclosures", Managerial Auditing Journal. Bradford: 2003, Vol. 18, Iss. 6/7; pg. 530
  
- Rich Jay S, Wilks T Jeffrey, Martin Roger D. "Auditing Fair Value Measurements: A Synthesis of Relevant Research", Accounting Horizons; Sep 2006; 20, 3; ABI/INFORM Global, p. 287
  
- Sharfman B. S., S. J. Toll & A. Szydlowski, " Wall Street's Corporate Governance Crisis", The Corporate Governance Advisor, (Vol.17, No. 1) (Jan/Feb, 2009).
  
- Sikka Prem, "Financial crisis and the silence of auditors", Accounting, Organization and society, February 2009
- Trussel John M., Rose Laura C., "Fair Value Accounting and the Current Financial Crisis", The CPA Journal; Jun 2009; 79, 6; ABI/INFORM Global, pg. 26
- Vinten Gerald, "Enronitis-dispelling the disease", Managerial auditing journal, 2003, vol. 18, issue 6/7, pg. 448.
- Yakhou Mehenna, Dorweiler Vernon P, "Dual reforms: Accounting and corporate governance", Managerial Auditing Journal; 2004; 19, 3; ABI/INFORM Global, pg. 361
- Zimbleman, N. F., " The effects of SAS No. 82 on auditor's attention to fraud risk Factors and ausit planning decisions", Journal of Accounting research, (Vol 35, Supplement 97), PP 75-96.
  
- Brookings Institution: "International cooperation for the financial crisis "2/ - /-2009.
- Dick K. Nanto: "the U.S Financial crisis: lessons from Japan "Crs report for congress-29/9/2008.
- Edward V. Murphy – Baird Webel "Proposal to allow treasury to buy Mortgage-related assets to address financial instability" crs report for Congress – 22/9/2008.
- Eric S. Rosengeren-"The impact of financial institutions & financial markets on the real Economy: implications of a liquidity lock" the University of Wisconsin – Madison – 9/10/2008.
- Harper`s Magazine: "How to save capitalism" November 2008
- J.F. Hornbeck: "The U.S. financial crisis: lessons from Chile" crs report for congress-29/9/2008.
- James K. Jackson: "the U.S financial crisis: lessons from Sweden" crs report for congress-29/9/2008.
- Martin A. Weiss: "The Global financial crisis: The role of the International monetary fund (IMF)"crs report for Congress -27/10/2008.

- Martin Neil & Robert E. Litan - "a brief to fixing finance"- initiative on business & public policy at Brookings- September 2008.
- Robert zoelliclo: "Modernizing Multi-lateralism & markets", Adress to the Board of Governors of the World Bank Group, Oct. 13, 2008.
- Sven Behrendt: "when money talks" Carnegie papers- Carnegie Middle East Center – October 2008.

<sup>1</sup> كان مطلع سنة 1946 م نقطة البداية لنشأة اتفاقية الجات حيث اتخذ المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة قرارا بعقد مؤتمر دولي لبحث تشكيلات التجارة الدولية . و في عاصمة بريطانيا عقدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الذي عقد في أكتوبر من عام 1946 م . أما الدورة الثانية لهذه اللجنة فقد عقدت في جنيف في شهر أبريل إلى أكتوبر من عام 1947 م ، و انتهت إلى إعداد مشروع ميثاق للتجارة الدولية يتضمن إنشاء منظمة دولية للتجارة، ولقد أسفرت هذه المفاوضات عن مولد ما يعرف باتفاقية العامة للتعريفات و التجارة ( الجات ) و التي أبرمت في 1947 م و بدأ العمل بها ابتداء من يناير عام 1948 م ، وكان عدد الدول التي وقعت عليها في البداية 23 دولة من بينها : الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، إنجلترا ، هذه الاتفاقية التي حل محلها الآن " منظمة التجارة الدولية

<sup>2</sup> وتلك الخطوات هي :نتيجة الإرتفاع الذي حصل في أسعار النفط العالمية، تولدت سيولة مالية كبيرة وزاد دخل المواطن الأمريكي من خلال الإرتفاع الحاصل في نسبة الرواتب نتيجة زيادة الدخل القومي للاقتصاد الأمريكي، وبدأ يفكر- المواطن - في شراء العقارات في ظل إنخفاض معدل الفائدة ، وبالفعل تم شراء الاف الوحدات السكنية لأصحاب الدخل المتوسطة الذين توفر لهم السيولة من قبل البنوك العقارية، تمكن أصحاب الدخل المتوسطة من شراء البيت والمسكن والسيارة بأقساط على فترات زمنية معينة ، مع قدرة على الدفع من خلال توفير مبالغ من دخلهم تسد الأقساط الشهرية، أنتج كثرة في الإقبال على شراء العقارات وارتفاع أسعارها، وبذلك تحققت الأرباح من خلال الاستثمار والمضاربة ، ونتيجة لهذا الإقبال وتحقيق الأرباح في الاستثمار العقاري والكثافة الهائلة في الطلبات المتزايدة ، دفع ذلك بالبنوك العقارية والمصارف الأخرى الممولة إلى زيادة اسعار الفائدة على القرض، وحدث الإرتفاع وكان في ثلاثة أوجه :عند امتداد الفترة الزمنية في القرض، عند زيادة سعر الفائدة لدى البنك المركزي ، وفي حالة التأخر عن أي دفعة تتضاعف أسعار الفائدة بثلاث مرات ، نتيجة الشجع لتحقيق ربحية أكبر، المدفوعات الشهرية الأولى ولمدة (3) سنوات تذهب لسداد الفوائد، وهذا يعني أن المدفوعات لا تذهب إلى ملكية جزء من البيت إلا بعد مرور ثلاث سنوات، وذلك بطلب من المصارف المقرضة بأن تعطى الأقساط في أول الأمر لسداد الفوائد المترتبة وبعدها أقساط الموقع، وبالتالي فإن صاحب الدخل معرض للطرده من بيته في أي لحظة يتوقف فيها عن السداد ، من جهة أخرى صاحب ارتفاع اسعار النفط حالة من التضخم في كل متطلبات الحياة الضرورية وذات الحاجة، فلم يتبقى لذوي أصحاب الدخل شيء من توفير الأقساط المطالبين بها، نتيجة الظروف المعيشية الصعبة ، مع امتصاص الفائدة ومعها التضخم لأموال المقترضين من ذوي الدخل المحدودة ، أعلن المقترضين إفلاسهم وعدم قدرتهم سداد الأقساط المفروضة عليهم، سواء تلك لثمن الوحدات السكنية أولقروض التمويل التي أخذت من المصارف ، أدت هذه الموجة إلى بيع مئات الالاف من الوحدات السكنية، التي كانت تعود لأصحاب تلك الدخل وضاعت أموالهم فقط على الفوائد البنكية، ومعها تهاوت أسعار العقارات بشكل كبي، وتعرضت البنوك إلى الإفلاس حيث كانت ضمانته الإقراض هو جزء من العقار المرتفع قبل حدوث الإنهيار، وتساهلت البنوك في الضمانة حيث كانت تقدم تمويل يعادل أضعاف كمية الرهن ، وبدأت الأزمة العالمية -

<sup>3</sup> وأكدت التصريحات التي أطلقت من الساسة ورجال المال الأمريكيين عن عمق الأزمة حيث كان أوضح التصريحات في حينها هو ل(الآن غرينسبان) الرئيس السابق للاحتياطي الفدرالي الأمريكي قال : "الأزمة هي الأخطر منذ قرن، ولم تنته بعد وستستغرق مزيداً من الوقت، وأتوقع انهيار العديد من المؤسسات المالية الكبرى بسبب القسوة الاستثنائية لهذه الأزمة".

<sup>4</sup> أغراض هذه الاتفاقية هي: (أ) ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع. (ب) ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد، بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات. (ج) تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية.

<sup>5</sup> الجرائم المنظمة تشكل تحديا ليس فقط للسياسة الجزائية ، وإنما لنظرية قانون العقوبات التقليدية التي ينصب اهتمامها على الأجرام والعقاب الفردي والشخصي وليس الجماعي. لأجل ذلك تحقق في عام 2000م اتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة. أنظر : اتفاقيات الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود -15 تشرين الثاني /نوفمبر 2000-الجمعية العامة -الدورة الخامسة والخمسون العادية -البند 105 من جدول الأعمال (A/IRE5/55/25-25/55-